«أساطير الأولين»...

بسمة النسور

بأسلوب رشيق مُلّاح، لا يخلو من تكثيف واقتصاد، يطلّ علينا القاص الفلسطيني المبدع، عبد الغني سلامة، في مجموعته القصصية «أساطير الأولين» (مكتبة كل شيء، حيفا، 2020)، متنقلاً بين عوالم شديدة الثراء والتنوع، كفيلة بإعادة الثقة في فن القصة، الفضاء العصي المضاد للتزفرة الفائضة. أورد عبد الغني تنويها مختلفاً في مطلع المجموعة التي تضم 19 قصة، «أي تشابه بين الأحداث والشخصيات وبين الواقع إنما هو مصادفة، لكن هذا المصادفات تشبه، إلى حد كبير، واقعنا بكل تفاصيله، لذلك هي ليست خيالية تماما. أما أي إسقاط فكري أو تاريخي أو ديني على الأحداث سيكون من صنع القارئ وحده وعلى مسؤوليته». وهكذا يلقي سلامة الكرة في مرمى المتلقي، مراهنا على ذكائه وقدرته على التفاعل مع النصوص القصصية التي تعكس مرارة الواقع بمنتهى الدقّة. وهنا بالضبط سحر اللعبة، فالتلقي فنٌّ بحد ذاته، والقارئ الحصيف شريك فاعل في العملية الإبداعية، يتجوّل عبد الغني سلامة، في هذه المجموعة المتميزة، في بلاد عديدة، فيصل به شغف القص إلى الصين واليابان وإيران وأميركا والسودان ومصر والعراق وسورية والأردن .. وفلسطين. وفي كل مكان يحط فيه، ينتقي شخصية محلية، ويتيح لها الفضاء كاملا لسرد عذاباتها الكثيرة، مثل قصة «سمارة»، الصبية السودانية الحسناء التي تتعرّض للاغتصاب والقتل. تدور أحداث القصة الموجعة في دارفور، حيث الحرب الأهلية والمجاعة. وفي قصة «حدث في الصين»، تسرد الدكتورة جوهانغ لي التي نجت من الموت جوعاً، من خلال مذكّرات والدتها الراحلة، تفاصيل مؤلمة عايشتها في ظل حكم ماو تسي تونغ، حيث الجوع والقهر والبطش والاستبداد وفوضوية الثورة التي عملت على تصفية المعارضة، وتأكيد سلطة ماو المطلقة.

في أول قصص المجموعة «حوار سريع على حاجز طيار»، يسرد القاص، بلغة محايدة، خالية من المبالغات والبكائيات، حوارا يبدو بسيطا وعابرا مع ضابط إسرائيلي، يختصر، ببلاغة وتكثيف آسر، مأساة الشعب الفلسطيني، وقدرته على الحياة، على الرغم من كل المعاناة. يوقفه الضابط أمام حاجز عند عودته من عمّان، فيما صوت أم كلثوم يردد من راديو السيارة أغنية «ألف ليلة وليلة»، يعبر الضابط عن إعجابه بالست، ويتحسّر على افتقارهم في إسرائيل ملحنا عبقريا من وزن بليغ حمدي، ويتحدّث بسخط وغضب وحنق، عن ظروف عمله الصعبة، مبديا مشاعر الحسد والضغينة إزاء قوة احتمال الفلسطيني وقدرته على الانجاز والتحدّي. يبدو الفلسطيني، في تلك اللحظة، كبيرا متصالحا مع ذاته، مستمتعا بمظاهر الجمال في بلاده، محققا شرط الحرية في داخله، على الرغم من بطش الاحتلال. ولا تختلف قصة «في الطريق إلى صفد» عن السياق ذاته. تعرض مشهد مضايقة مرورية على الطريق، ومطاردة مستوطنين مواطنا فلسطينيا، كان في طريقه لزيارة صديق في مدينة صفد، شمال فلسطين. تؤكد القصة البارعة على حتمية الصمود في وجه الاحتلال، حين ينهيها بعبارة «الطريق طويل، طويل جدا ومتعرّج وعر وكلانا ماض نحو هدفه». وفي قصة «أساطير الأولين» التي تحمل عنوان المجموعة، يذهب عبد الغني سلامة بعيدا في المغامرة. يطرق باب الميثولوجيا، يحفر في عوالمها العتيقة الغامضة. وفي تناصٍّ ذكي، يشيد عالمه الغرائبي، ممزوجا بروح الأساطير الأولى، الآسيوية والبونانية والسومرية، حيث الربّات العطوفات يتلقين القرابين، ويغدقن الحب والعطاء، قبل أن يتحولن إلى حطام، وماض زائل فقد عنفوانه.

«أساطير الأولين» مجموعة قصصية حافلة بالتفاصيل المدهشة، والتنوع في الفضاءات والأزمنة والمستويات المتعدّدة في السرد. وهي تدلّ على تجربة إنسانية عميقةٍ لكاتبٍ أصيل بمخيلةٍ حرّة منفلتة، متمكّن من أدواته، مفتون بكشف حجب داخل النفس البشرية هواجسها، أحلامها وتطلعها الأزلي للحرية والعدالة والحب والأمان، مؤكّدا، في كل قصة، على القواسم المشتركة التي تجمع بين البشر أينما صودف وجودهم على وجه هذه البسيطة.

المغرب وإسبانيا... صراع بلا سلاح

محمد طيفوري

تعرف العلاقات المغربية الإسبانية، منذ قرابة السنة، أزمة صامتة، ظهرت إلى العلن، في الآونة الأخيرة، بعد قرار تأجيل القمة الرفيعة المستوى، بين الرباط ومدريد، في دورتها 12، والتي كان منتظرا أن تعقد في 17 الشهر الماضي (ديسمبر/ كانون الأول)، حتى شهر فبراير/ شباط المقبل. ومن شأن هذا التأجيل المفاجئ أن يزيد من تأزيم العلاقات بين البلدين، وخصوصا أن آخر قمة، في مسار هذا التقليد الذي انطلق أواسط تسعينيات القرن الماضي، بعد توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار، تعود إلى عام 2015.

برز البيان المشترك قرار تأجيل القمة بالوضعية الوبائية الراهنة لفيروس كورونا. لكن أحاديث الكواليس تفيد بأن الطلب جاء من جانب الرباط، حتى لا تقع الدبلوماسية المغربية في تناقض مع ذاتها. إذ لا يعقل أن تحصل على اعتراف أميركي، يُقر بمغربية الصحراء، قبل أسبوع من تاريخ القمة، ثم يصدر بيان بعد انعقادها، يتضمن في حيثياته؛ تماشيا مع موقف مدريد المتأرجح من النزاع، دعوة إلى حل عادل وشامل لنزاع الصحراء، وفق مقتضيات الشرعية الدولية. يذكر أن الدبلوماسية الإسبانية؛ بحكم مصالحها واستعمارها السابق للمنطقة، اعتبرت، على لسان وزيرة خارجيتها، أن القرار الأميركي بهذه الطريقة، يدفع نحو مزيد من التعقيد، ولا يخدم مطلقا نزاع الصحراء، لأنه قائم على القطبية الأحادية؛ بينما يفرض النزاع البحث عن حل توافقي، تشارك فيه مختلف الأطراف؛ الدولية والإقليمية، ذات الصلة بموضوع الصحراء.

تدرك إسبانيا التي أدارت، طوال العقد الماضي، علاقات نموذجية، على المستويات السياسة والاقتصادية والأمنية، مع المغرب؛ حليفها الاستراتيجي الجنوبي وثاني شريك تجاري خارج الاتحاد الأوروبي، وفق منطق «الجوار الحذر»، أن سياسة غض الطرف عن الملفات الخلافية، من جانب الرباط، أوشكت على نهايتها. فمكاسب الدبلوماسية الناعمة، في السنوات الأخيرة، شجعت المغرب على مطالبة حلفائه بمواقف واضحة. وكان هذا مضمون رسالة غير مباشرة، بعثها وزير الخارجية المغربية إلى مدريد حين صرّح أن المغرب لم يعد يستسيغ المواقف الجافة، ولن يقبل مستقبلا من الدول الحديث عن حل عادل ودائم. أربك الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء، أوراق لعب الدبلوماسية الأسبانية التي تخوض، منذ حوالي سنتين، حربا هجينا ضد نظيرتها المغربية. وبدأت أطوارها بقرار المغرب، الأحادي الجانب، إغلاق حدوده الشمالية مع مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين، لوقف ظاهرة تهريب السلع والبضائع. وكانت جائحة كورونا بمثابة العذر المثالي لإحكام إغلاق المعابر البرّية وخنق الخطوط البحرية، ما جعل المدينتين تحت الحصار الاقتصادي، وانعكس على حركة المرور والأعمال التجارية في الجزيرة الخضراء.

تطور السجال حول سبتة ومليلية الخاضعتين للنفوذ الإسباني، منذ عام 1497، على الرغم من وجودهما في أقصى الشمال المغربي، إلى حرب كلامية بين الطرفين. أعقبت جواب رئيس الحكومة، في مقابلة مع قناة تلفزيونية، عن سؤال مقايضة الصحراء بالمدينتين المحتلتين، بإمكانية «فتح الملف (سبتة ومليلية) في يوم ما». توالت الردود من مدريد على كلام رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، فقد اعتبرت الخارجية الإسبانية الأمر اعتداء على سيادة أراضي المملكة الإسبانية ووحدتها، واستهجنت الأحزاب السياسية بدورها، استهداف المغرب للوجود الإسباني، في القارّة الأفريقية.

يشار إلى أن الدوائر الرسمية الإسبانية قد استعضت بشدّة من المغرب، بداية العام الماضي، حين قرّر بشكل أحادي، ترسيم الحدود البحرية، وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة. مع ما يعنيه ذلك من بسط للسيطرة والسيادة على كل المجال البحري، في أقاليم الجنوبية، لأول مرة منذ الاستقلال، وشمول لاتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي لمياه الصحراء. وقد وظّف المغرب، علاوة على مسألة الحدود، ورقة الهجرة غير الشرعية بذكاء، في هذه المعركة الدبلوماسية. وكان افتتاح المرصد الأفريقي للهجرة في العاصمة الرباط فرصة أكّد فيها الناطق باسم الدبلوماسية المغربية أن المملكة لن تقوم بمهمة شرطي أو دركي القارة الأوروبية، وذلك ردا على أحاديث متداولة في الصحافة الإسبانية، تتهم الرباط؛ تصريحا أو تلميحا، بالموافقة على تدفق سيل من المهاجرين غير الشرعيين، بلغ تعداده 20 ألف مهاجر خلال شهرين إلى أرخبيل جزر الكناري.

> أربك الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء أوراق الدبلوماسية الإسبانية التي تخوض حرباً هجينة ضد نظيرتها المغربية

يحمل قرار تأجيل القمة رسالة إلى الداخل الإسباني، وتحديدا بابلو إغليسياس زعيم حزب بوديموس الذي استفز المغرب أكثر من مرة، منذ توليه منصب النائب الثاني لرئيس الوزراء، فقد علق على أزمة الكركرات بالانحياز لجبهة بوليساريو، ودعا إلى تنظيم استفتاء في الصحراء. ناهيك عن مطالبته باستمرار تعيين مبعوث أوروبي إلى الصحراء. واستقبل رفيقه في الحزّب، ناتشو الفاريز، كاتب الدولة الإسباني للحقوق الاجتماعية، في سابقة هي الأولى من نوعها بإسبانيا وزيرة الشؤون الاجتماعية وترقية المرأة بجبهة بوليساريو.

يبدو أن رئيس الحكومة، بيدرو سانشيز، كان يتوقع مثل هذه الحوادث، فإسبانيا تعيش عملية تحوّل معقدة من نظام الثنائية الحزبية (اليمين واليسار) نحو نظام حكومة متعدّدة الأحزاب، لذا دبّج خطاب الإعلان عن حكومته بعبارة «حكومة متعدّدة بخطاب واحد»، فيما يشبه دعوة إلى أعضاء حزب بوديموس، لتلافي كل ما قد يوقع الحكومة في أزمات ومشكلات مع شركائها وجيرانها.

إسبانيا اليوم في حاجة ماسّة إلى نظرة جديدة للمغرب، مختلفة عن النظرة الاستعمارية البائدة، والإقرار بأنه شريك أساسي، يتوقع أن يبلغ رقم التبادل التجاري معه، 24 مليار يورو، في أفق 2025. تحوّل يصعب تحقيقه من دون رجال دولة يدركون قدر الجغرافيا، ويتصرّفون بناء عليه، آخذين بعين الاعتبار في معادلة التقدير كم المصالح وحجم التهديدات وكلفة الحاجيات ومستوى التحولات. ولهم في مشروع التقارب المغربي البريطاني درس وعبرة.

(كاتب مغربي)

كاريكاتير **عماد حجاج**

أي علاقة بين الدولة والمجتمع في تونس؟

المهدي مبروك

بعد عشر سنوات من اندلاع الثورة في تونس، ما زالت الأسئلة الكبرى تلاحق النخب السياسية والفكرية، خصوصا المتعلقة بنمط المجتمع، ثقافة المواطنة، علاقة الناس بالفضاء العمومي، القيم ومكانتها في الاجتماع السياسي .. غير أن هذه النخب لم تول هذه القضايا المصيرية ما تستحق من اهتمام. انخرط المجتمع، أو يكاد، في سجالات سياسية راهنة، تتسم بالمقالبة والعناد، على أمل أن ينقرض الخصم، أو ينسحب من حلبة أصبحت حقيقة مدعاة للرثاء، لما فيها من عنف وهرج، والبلاد تتدحرج إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية مخيفة.

تظل العلاقة التاريخية المعقدة التي جمعت الدولة والمجتمع من أوليات القضايا التي علينا، نحن التونسيين، أن نشتغل عليها، ونجيب عن أسئلتها المطروحة. لقد تجلّى ذلك في تمثلات الناس/ المواطنين للدولة وتصوراتهم لوظائفها، فمنذ الثورة تم بناء تصوّر للدولة يجعلها عصا سحرية، عليها أن تستجيب لكل طلبات المواطنين: من الماء الصالح للشراب إلى حمايته من الاحتباس الحراري، من الفقر ناجم عن رغبة ما في دفع الدولة إلى التعويض عن هذا التقصير التاريخي الذي رافق وظائفها، خصوص تجاه مواطنيها، فلم ينظر لها يوما ركن استقرار وخُتمهم، ومقوم الوجود الاجتماعي والسياسي للجماعة الوطنية التي ينتمون إليها. تؤشّر التحرّكات الاحتجاجية العديدة، فضلا عن فقدان الاستقرار السياسي، حين تقلت النخبة الوطنية مقاليد السلطة وقادت الدولة، لم تجد حقيقة سوى اشتاء قبائل تقطن في وجدان الناس وحنينهم. مع ذلك، عوّلت هذه النخب، بقيادة بورقيبة، على عقد الصفقات التاريخية الكبرى بين الدولة والمجتمع التي تتالت من أجل ترابط وثيق استمر عقودا طويلة. قدّمت الدولة نفسها حاضنة للمجتمع، راعية له، فقدّمت خدماتها (الصحة والتعليم ..)، ومنحت للمجتمع هويته، ربما تحتاج تونس حاليا إلى مراجعة هذه الصفقة، وإعادة إنتاج صفقات أخرى، أو في ضوء ما تمليه سياقات الثورة والانتقال الديمقراطي.

(كاتب ووزير تونسي سابق)

حالة الانفصام الحادّة التي برزت خلال السنوات الأخيرة بين المجتمع والدولة، غذّتها عوامل عديدة: صراعات المجتمع السياسي وضعف أداء المؤسسات واختلالها الوظيفي، انفلات اجتماعي، اختلالها الوظيفي، ارتفاع أشكال المطلبية القادمة من ثالوث مريك: فئات وجهات وقطاعات؛ حتى بدت الدولة لدى بعضهم عاجزة وضعيفة، وهي تواجه مجتمعا «يتعملق»، ويمتد على حسابها: وظائف ومجالا ونفوذا وسلطة. وإذا كان للدولة التونسية «تراث دولوي عميق»، على خلاف تجارب عربية ومغاربية، يعود إلى أكثر من ثلاثة قرون، وتحديدا منذ عهد حمودة باشا الحسيني المرادي (حكم تونس من 1782- 1814)، غذّت شرعيتها ومشروعيتها أزمنة طويلة، وعزّز تشكلها وتجذّرها في وعي عليا، وإدراكاتها وجودهم السياسي، فإنه لا يمكن الاستهانة بمخاوف حقيقية يبديها خبراء واكاديميون، وهم يقفون على بعض وهن اعترى الدولة وتوتر علاقتها بالمجتمع.

كانت لحظة الاستقلال سنة 1956 حاسمة في إعادة تشكيل الدولة التونسية، حتى الاحتباس الحراري، فقد انخرطت الدولة، بعد استعادة السيادة الوطنية التي رافقها بناء سيادة الدولة أيضا، حيث تمكّنت من بسط هيمنتها ونفوذها على عشرات القبائل والزعامات المحلية والمناطقية، غير أن علينا أن نعترف بأن هذه البنى التقليدية كانت تحتضر. لقد تم إنهاكها منذ شنّ عليها الاستعمار معاركه الطاحنة. حين تقلدت النخبة الوطنية مقاليد السلطة وقادت الدولة، لم تجد حقيقة سوى اشتاء قبائل تقطن في وجدان الناس وحنينهم. مع ذلك، عوّلت هذه النخب، بقيادة بورقيبة، على عقد الصفقات التاريخية الكبرى بين الدولة والمجتمع التي تتالت من أجل ترابط وثيق استمر عقودا طويلة. قدّمت الدولة نفسها حاضنة للمجتمع، راعية له، فقدّمت خدماتها (الصحة والتعليم ..)، ومنحت للمجتمع هويته، ربما تحتاج تونس حاليا إلى مراجعة هذه الصفقة، وإعادة إنتاج صفقات أخرى، أو في ضوء ما تمليه سياقات الثورة والانتقال الديمقراطي.

(كاتب ووزير تونسي سابق)

العقدسيون وغياب أي استراتيجية

داود كتّاب

يعاني سكان القدس الشرقية الفلسطينيون من مأساة دامت أكثر من خمسة عقود، فمنذ احتلال عام 1967 لم يحظوا (330 ألف نسمة) من أي سلطة مركزية تنظم حياتهم وتخطط لمستقبلها. قد يكون الاستثناء الجزئي الوحيد في أثناء هذه العقود في فترة القائد الوطني فيصل الحسيني، الذي على الرغم من انشغاله بدور قيادي في كل ما يتعلق بالانتفاضة الأولى، إلا أنه حاول، من خلال بيت الشرق، توفير عنوان ولو غير مكتمل للمقدسيين.

مشكلة القدس الرئيسية أن أبناءها محرومون أي دور قيادي سياسي، حتى في الأمور المحلية، فعلى الرغم من أهمية بيت الشرق، إلا أن إسرائيل نجحت في إغلاقه في وقت سريع بعد توقيع اتفاقية إعلان المبادئ مع منظمة التحرير الفلسطينية (أوسلو)، التي استثنت القدس من الحلول المباشرة، وأجّلت مستقبلها إلى مرحلة المفاوضات النهائية. وعلى الرغم من أن تلك المفاوضات كان مفترضاً أن تنتهي في أقل من خمس سنوات، إلا أنها امتدت الآن إلى أكثر من 25 سنة، إذ، ترك غياب قيادة وطنية وعنوان متفق عليه، القدس والمقدسيين في مهب الريح، وقد يكون الوضع في ضاحية كفر عقب، خلف جدار العار الذي نصبته إسرائيل، أسوأ علامة على غياب أي قيادة مركزية، حيث توفي، في الأسبوع الماضي، ثلاثة شبان، أحدهم طبيب، كلهم من عائلة الرجب، ضحية شجارات عائلية مسلحة، وفي غياب أي نظام أو مرجعية لحل الإشكالات الداخلية.

لقد أعاد الوضع الحالي النظام العشائري لحل الإشكالات، وترك المقدسيين الضعاف فريسة في يد الأقوياء، عائلات وعشائر أو أشخاصاً تابعين، ولو مشكلاً، لهذا الفصيل الفلسطيني أو ذاك الجهاز الأمني المرتبط برام الله. وعلى الرغم من وجود عشرات المؤسسات الفلسطينية واللجان التي تدّعي الاهتمام بالقدس، إلا أن تلك المؤسسات لم تقم بأي عمل لتوفير مرجعية وطنية للمقدسيين، إما بسبب إسرائيل، أو بسبب ضعفها وعدم نجاعتها وتغوّل فساد القائمين عليها.

غياب المرجعية جعل المقدسيين أيتاماً سياسيين، فإسرائيل تمنع، بقوة السلاح وأوامر الدفاع المعتمدة على قانون الطوارئ البريطاني لعام 1945، أي تجمع سياسي، أو وجود رابط وحدوي مع أي طرفٍ وطنيٍّ، يهتم بالمصلحة العليا للمقدسيين. وطبعاً فرصة العمل السياسي تحت الاحتلال المقدسي متوافرة، بسبب ضمّ القدس إلى إسرائيل، وسريان القانون المدني (بدل من العسكري)، ولكن امتناع المقدسيين عن المشاركة السياسية في أي أمر يتعلق بإسرائيل وعدم التوجّه للحصول على الجنسية الإسرائيلية (إلا لعدد قليل جداً لا يتجاوز 2% من سكان القدس العرب) سبب استمرار هذا الفراغ السياسي. وعلى الرغم من أن المقدسيين غير الجنسين لدى إسرائيل لا يسمح لهم بالتصويت والمشاركة في انتخابات الكنيست الإسرائيلي، إلا أن القانون الإسرائيلي يوفر لهم الحق بالمشاركة في الانتخابات البلدية من خلال هوية الإقامة الزرقاء، ولكن قرار مقاطعة بلدية القدس الموحدة من طرف واحد منذ 1967 أيضاً أضاع للمقدسيين القدرة على التأثير بما يجري في مدينتهم المفترض أن تصبح عاصمة دولة فلسطين.

ليس الأمر محصوراً في المجال السياسي، فالبنية الاجتماعية للمقدسيين تغيرت كثيراً، فمع مرور الزمن، ومنذ أوائل القرن الماضي، تقلصت العائلات المقدسية التاريخية، حيث ذهب عديد منهم للعمل في الدول العربية والأجنبية، وأبلوا حسناً، ولكن ذلك كان على حساب فراغ فكري وقيادي. ولم تقتصر الهجرة على العائلات المعروفة، بل شملت أيضاً أبناء القدس المسيحيين، الذين كانت نسبتهم حوالى 20% من سكان القدس، وهي حالياً حوالى 1% من السكان.

المشكلة سابقة للاحتلال، وكان المفتي أمين الحسيني واعياً لخطورة تفريغ القدس من قيادتها، فعمل في أوائل القرن الماضي وأواسطه على إقناع فلسطينيين عديدين، وخصوصاً أهل الخليل، للانتقال للعيش في القدس. بعد الاحتلال، وبسبب وجود فراغ إداري، وعدم معرفة المقدسيين باللغة العبرية والقوانين الإسرائيلية، شهدت القدس هجرة واسعة إليها من أبناء الجليل والمثلث، الذين عملوا في كل المؤسسات الإدارية الإسرائيلية، وعملوا أيضاً في المهن المحترفة، مثل المحاماة والتدقيق حسابات وطب، وغيرها من المهن التي خدمت المقدسيين، أو شكلت فرص عمل لفلسطينيي الداخل، للإقامة في بيئة عربية، وتعليم أولادهم في المدارس العربية في القدس، فيما كان الأهل يعملون في المؤسسات والشركات الإسرائيلية، إضافة إلى العمل في القدس.

لقد أوجد الوضع الديمغرافي في القدس جزراً مختلفة من الناس، لا علاقة أو تنسيق فيما بينهم، والأكثر خطورة أن غياب الهوية الجامعة أحدث حالة من انفصام الشخصية، وتطرفاً واستقطاباً وضياعاً، خصوصاً لفئة الشباب حول من هم وما هو مستقبلهم. لم يعد الوضع المقدسي يتحمل غياب خطة وطنية استراتيجية للعمل المشترك لما هو مصلحة القدس وأهلها. المطلوب الآن، وبدون أي تأخير، توحيد المقدسيين حول هوية وطنية جامعة، وأهداف منطقية قابلة للتحقيق، من خلال استراتيجية عملية يمكن تطبيقها والعمل عليها. فهل من مستمع إلى هذا النداء؟

(كاتب فلسطيني)

> ترك غياب قيادة وطنية وعنوان متفق عليه، القدس والمقدسيين في مهب الريح

سياسة مصر الخارجية ودروس المصالحة الخليجية

عمر سمير

عندما أعلن عن الحصار المشروط لقطر في يونيو/ حزيران 2017، استخدم تعبير «الذاهبون مع العفش» لوصف الموقف المصري شديد التبعية في هذه المقاطعة، على نطاق واسع على مواقع التواصل الاجتماعي للسخرية من هذا الموقف. وبالطبع فإن عرّابي نظام «3 يوليو» أضافوا رتوشهم الخاصة لتبرير هذه المقاطعة غير المؤثرة على قطر على الأقل من جانب مصر، والتي بدا أن موقفها لا يختلف كثيراً عن موقف جزر القمر وموريتانيا اللتين لحقتا بقطار المقاطعة متأخرتين.

وحاول بعض معارضي النظام وبعض الأكاديميين عقلنة هذه المقاطعة المصرية، ومحاولة إظهارها قراراً وطنياً نابعاً من مناهضة استهداف قطر والقنوات الفضائية التابعة لها نظام «3 يوليو» وإلصاق كل ما يستهدف هذا النظام بالمصرية، باعتباره استهدافاً للدولة المصرية، في تماه تام مع السلطة وتبريراتها الواهية. وعمد هؤلاء إلى محاولة شيطنة قطر، بالتوازي مع عملية شيطنة تيارات الإسلام السياسي، وهي العملية التي شملت لاحقاً جميع معارضي النظام أنفسهم، والذين اتهمهم إما بالانتماء لجماعات إرهابية، أو مشاركتها في تحقيق أهدافها، وابسط رد على هؤلاء المبرّرين إذا كانت مزاعم دعم قطر وقنواتها الإرهاب هي ما أدت إلى المقاطعة، فلماذا انتظر النظام في مصر أربع سنوات حتى قيام الإمارات والسعودية بهذه المقاطعة في 2017؟ هل كان يعطي الإرهاب وداعميه فرصة أكبر أم ماذا؟ لماذا انتظر النظام القوي والمهيمن في الداخل كل تلك السنوات ليتخذ هذا الموقف؟ ثم لماذا تراجع عنه بهذه السهولة لمجرّد عدول الرياض عنها بعد ثلاث سنوات ونصف السنة؟

وبعيداً عن هذه السجالات، فإن درس المصالحة الخليجية الأكبر أن مصر ينبغي أن تبني سياستها الخارجية بشكل أكثر استقلالية عن دول الخليج تحديداً، وأن تتخلّص من «الفيتو» الذي تحاول أن تفرضه بعض قيادات تلك الدول عليها، وعلى سياساتها الخارجية وتحالفاتها الدولية. كما أن تأسيس السياسة الخارجية على كراهية تيار سياسي، والمكابدة معه، ومع مؤيديه وأمنتهما فقط، عملية فاشلة ومكلفة، وتقود إلى خسائر فادحة للسيادة والأرض والكرامة، ولا تنتهي بسياسة ميكروفون الجزيرة، بل تبقيها في خانة «الذاهبين مع العفش»، وتجرّ نظامها إلى تحالفات وسياسات إقليمية خاطئة. وأن مصر لن تتخلص من التبعية المطلقة للخليج، أو على الأقل تجعلها متوازنة بدون إيجاد بدائل لمعادلات تأثيرها المركزية في مصر، وهي مركب «العمالة المهاجرة وتحويلاتها والاستثمار والمعونات والقروض»، والعجيب أن هذا ممكن، فيما هو في ظل النظام الحالي في مصر وسياساته شبه مستحيل، وهناك عشرات الدلائل والأمثلة، بالأرقام والمؤشرات، على أن خسائر مثل هذه التحالفات أكبر بكثير من فوائدها.

الدرس الثاني أن القاطرة الإعلامية، سيما إن كانت رثّة بقدر رثاثة الإعلام المصري الحالي، لا ينبغي أن تقود القاطرة السياسية، وأن توجه السياسات، سيما السياسة الخارجية، لأن هذا ينطوي على كوارث محققة، وحملات إعلامية غير مبرّرة متكرّرة، ويتم التراجع عنها فور بروز ضغوط من مموليها والأجهزة الموجهة لها. واحياناً يتصارع الممولون والموجهون لتلك القنوات والصحف. وإول من دفع ودفع ثمن هذه القيادة الإعلامية التحريضية للسياسات هم المصريون في الداخل والخارج، والذين يبقون دائما في حيرة من أمرهم، ويسألون عن السبب الذي يجعل هذه القنوات تشنّ حملات منهجية ضد بعض دول الخليج ثم تتراجع عنها، بعد كل ما سبّته من كراهية ومشاحنات واضطراب في العلاقات السياسية. وقد عوين هذا مكرّر، ليس فقط بشأن قطر، بل في موجات إعلامية موجهة ضد الكويت في أزمة العمالة المصرية العالقة، على الرغم من أن التقصير الأساسي كان من الحكومة المصرية التي لم تكن لديها أية خطط لإجلاء من يرغبون في العودة إلى بلدهم. وقد حدث هذا أيضا مع السعودية والكويت وبعض الدول التي وعدت بدعم بعشرات المليارات لنظام 3 يوليو في مؤتمر دعم الاقتصاد المصري في مارس/ آذار 2015، ثم بعد فتور العلاقات في 2016، وعدم تحقق كثير من الوعود بعشرات المليارات بدأت حملات التحريض، لا براعي هذا الإعلام وموجّهوه حساسية العلاقات المصرية الخليجية، المتمثلة في تركز العمالة المصرية في الخارج في هذه المنطقة شديدة التقلبات، ولا أن أغلب الاستثمارات الأجنبية القادمة إلى مصر، وكذلك القروض في العقد الأخير تأتي من هذه الدول.

الدرس الثالث أن على النظام في مصر أن يتصالح مع المصريين والنخب السياسية، وأن يقتنع بضرورة التغيير والإصلاح، وأن يفتح المجال العام ولو قليلاً، قبل أن يتطلب الأمر وساطات إقليمية ودولية، وقبل أن يضطر للدخول في مثل هذه المواءمات، وأن يعيد النظر في سياساته للتعامل مع جائحة كورونا، ومع بقايا أدوار الدولة في قطاعات الصحة والتعليم والمواصلات لصالح توسيع كل ما هو عام، وقبل أن تبتزّه بها الإدارة الأميركية الجديدة والإدارات الأوروبية، والا يعول كثيرا على احتمالية تسيد الصين وروسيا للعالم بعد الجائحة.

تحتاج سياسة مصر الخارجية مراجعة شاملة، تحسب تكلفة (وعوائد) الاصطفافات السابقة والفرص البديلة لهذه التحالفات والاصطفافات، ومدى تضييقها أو توسيعها لنفوذ مصر الإقليمي والدولي. وأن تقوم على رؤى استراتيجية، وليس تكتيكية مبتسرة، ولا تستجيب إلا لتحديات أمنية حقيقية، وغير مبالغ في تقديرها فتفرط في الأرض والعرض والثروات في أحايين كثيرة. والا تنطلق من رؤية سلبية لوضع داخلي مأزوم، يُراد له أن يستمر. وهذه المراجعة، وأمثالها، أمر تقوم به حتى أكثر النظم استقرارا من دون حرج.

كما تحتاج المعارضات المصرية، في ظل المتغيرات الحالية في النظام الدولي والترتيبات الإقليمية الجديدة، لإعادة النظر في منهج الإقصاء والكراهية السياسية المتبادلة الذي اتبعته، والذي استمر قرابة ثمانية أعوام من أعمار المصريين في استقطاب حاد، من دون قضية مركزية أو إنجاز في قضايا فرعية حتى، وفشلت في توحيد صفوفها حول قضايا كان من الممكن إيجاد إجماع بشأنها، مثل قضايا المعتقلين السياسيين أو صوغ مشتركات حول إصلاح جذري مطلوب للنظام الصحي، في ظل جائحة تكاد تعصف بالجميع، وأن ترسم سيناريوهات مختلفة لتعاملها مع النظام الحالي، وأن تراجع مواقفها خلال كل هذه السنوات التي مرّت من دون تقدّم.

(كاتب مصري)

> ينبغي أن تتخلص سياسة مصر الخارجية من «فيتو» تحاول أن تفرضه بعض قيادات دول خليجية عليها

وقع سامح شكري الفاف الغلا الاسبوع الماضي (Getty)

حاشية بعد مصالحة العلا

معن البياري

إذا صحّ أن الأزمة الخليجية انتهت فعليا وتماما، فإنه ما كان لها ذلك بغير الصيغة التي تم الاتفاق عليها. وإذا صح أنها انتهت جزئيا، وأن أشواطا فيها لم تكتمل بعد، فإن المصالحة العتيدة لن تكتمل بغير الصيغة نفسها، وموجزها فتح الأجواء والحدود واستئناف حركة التنقل فيهما، ما يعني وقف الحصار والمقاطعة، وبحث أي خلافات وإشكالات لدى أي من الدول الأربع مع الدوحة ثنائيا، مع التسليم المؤكد، قبل ذلك وبعده، بعدم التدخل في أي شأن سيادي لأي دولة. وإذ تمتنع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن نشر بيان (أو اتفاق؟) العلا، تقديرا، على الأرجح لرغبات دول دون غيرها، فإن هذا الأمر جعل بعضنا، نحن أهل الصحافة وكتابة التعاليق فيها، نأخذ بالذي نشرته «واشنطن بوست» أن المطالب الثلاثة عشر إياها لم يكن التفاوض بشأنها مقبولا، وأن الدوحة التزمت بسحب دعاوى قانونية في محاكم دولية، مقابل إعادة فتح الحدود ورفع قيود المجال الجوي، وأن اتفاقا تم على «تخفيف حدة الحملات السلبية في الإعلام»، ولكن زملاء في صحافات مصرية وبحرينية وإماراتية، وأشباه لها، أثروا أن يشرقوا ويغربوا، ويفترضوا من عندياتهم ما يجعلنا نغبطهم على فائض الزهو فيهم، وهم يخبرون قراءهم عن «اختبار» صارت فيه قطر (ونواياها!)، بموجب اتفاق العلا الموقع، وغير المعلن (قرأنا فقط البيان الختامي وبيان العلا)، بشأن علاقاتها بتركيا وإيران، و«الإخوان المسلمين والجماعات الإرهابية التكفيرية». ولافت أن تأتي على قصة «الاختبار» هاته صحيفة بحرينية، بعد أن ثرثرت فيها غير صحيفة مصرية، والبادي في المتحدث عنهم هنا أنهم يخافون، في غضون إنزالهم من شجرات عالياتٍ صعدوا إليها، ارتطام رؤوسهم الحامية بما لا قبل لها به. ومن شواهد وفيرة على هذا أن صحافيا مخضرما، سعوديا إماراتي الهوى، كتب أن الدوحة لبت «معظم ما هو متوقع منها»، وطردت «قادة» إخوانيين و...

كل الحق مع الزميل المصري الذي سأل عن حدود المصالحة التي جرت، التزاماتها وآلياتها. لم يجد إجابة تسعفه على فهم ما شاهده على الشاشات من العلا، ودلّ على مدى متقدّم ومدهش وصلت إليه المصالحة السعودية القطرية. ثم أربكه ما سمعه من وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، أن الأزمة طويت، وأن العلاقات الكاملة سوف تستأنف. ولقد بدا أن الوزير الإماراتي، أنور قرقاش، يحاول أن يطمئن الحيارى والمرتبكين مثل الزملاء أعلاه، في كلامه أن إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة سيعتمد على تعامل قطر مستقبلا مع إيران وتركيا و«الجماعات الإسلامية المتطرّفة»، وفي الوسع أن يجتهد واحدنا أن يرى في قلة الكياسة (أو انعدامها على الأصح) في هذا الكلام شاهدا على ما كتبته تقارير صحافات أجنبية عن قلة حماس أبوظبي نحو المصالحة، وإيثارها بقاء الحال على ما كان عليه، وأنها سايرت الإرادة السعودية في مجرى الخلاص من الحال الشاذ الذي كان عليه المشهد العام في الخليج. وهذه صحيفة لوفيغارو الفرنسية تكتب أن انعدام الثقة ما زال قائما. ولا يشطط واحدنا الذنب من ذيله لو قال إن التبرّم الظاهر في الإعلام المصري (التعبير مجازي ربما) من الذي صار وشوهد في العلا، وكذا البيان الذي وقع عليه سامح شكري، هو ما أجاز لصحيفة هآرتس (الإسرائيلية طبعا) أن تدس أنفها في القصة، وتفتي بأن الرئيس عبد الفتاح السيسي محبط من حلفائه في الخليج قبل مصالحة العلا وبعدها، سيما وأن مطالبات القاهرة لم يؤخذ بها.

عودا على مفتتح هذه السطور، ليس ممكنا أن تنتهي الأزمة الخليجية، وأن تتحقق المصالحة المأمولة، بغير الذي تم الوصول إليه والتوقيع عليه، لا لشيء، إلا لأن التهم التي رمت بها دول «5 يونيو» (2017) قطر ثقيلة، دعم الإرهاب والإرهابيين، ولم يصدّقها غير عبد الرحمن الراشد وضاحي خلفان وليس الحديدي ونظراء لهم. لم تشتر هذا الكلام أي حكومة وازنة في العالم

عن تراجع «حماس» في ملف المصالحة الفلسطينية

ماجد عزام

تراجعت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، الأسبوع الماضي، بشكل مفاجئ، في ملف المصالحة الفلسطينية، في موافقتها على إجراء الحزمة الانتخابية الكاملة بالتتابع، ضمن سقف زمني محدد، بعدما كانت تصرّ على التزامن، بمعنى إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني في توقيت واحد. جاء هذا التراجع مفاجئاً ولافتاً في الشكل والمضمون، بمعنى أنه لم يكن عبر القنوات الحركية التي تولت ملف المصالحة، كذلك إن التوضيح الأبرز جاء من الضفة الغربية، وليس من غزة التي تولى قادة الحركة فيها ملف العلاقة مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية سنوات. في الشكل، جاء تراجع «حماس» عبر رسالة من رئيس المكتب السياسي، إسماعيل هنية، إلى الرئيس محمود عباس، نقلها عضو اللجنة المركزية في حركة فتح، المكلف ملف العلاقة والحوار مع «حماس»، جبريل الرجوب، بينما كان المنطقي إرسال رسالة الحركة عبر القنوات المعتادة، من خلال نائب رئيس المكتب السياسي، صالح العاروري، المكلف ملف المصالحة والحوار مع «فتح». لم يحدث هذا، ما يعني نقل مستوى الحوار إلى درجة أعلى، وإبعاد العاروي عن الملف، ولو مؤقتاً، بعدما أصرّ شخصياً في آخر جولة حوار بالقاهرة (منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني 2020) على التزامن في الانتخابات، لعدم الثقة بنيات الرئيس عباس، بإجراء الانتخابات الرئاسية بعد التشريعية، واعتبار عودة السلطة إلى التنسيق الأمني مع إسرائيل بمثابة تفضيل للعلاقة مع الأخيرة على المضي في عملية المصالحة، علماً بأن العاروري محسوب على التيار العسكري المتشدّد في حركة حماس، وقريب جداً من قائدها في غزة ورجلها القوي والمتنفذ، يحيى السنوار.

شكلياً أيضاً، بدا لافتاً أن يأتي التصريح والشرح والتبرير الأولى لمرونة الحركة من قيادة حماس في الضفة الغربية عبر القيادي والوزير السابق وصفي كبها (ثم من قيادة الخارج عبر ماهر عبيد)، وليس من قيادة الحركة في غزة التي تولت في السنوات الأخيرة مباشرةً ملف الحوار والمصالحة مع «فتح» والسلطة في رام الله، علماً أنها، أي قيادة الضفة الغربية، كانت دوماً أكثر انفتاحاً وحماسةً لإنهاء الانقسام.

وفي المضمون، وصف كبها، كما مصادر أخرى في «حماس»، الموقف الجديد بأنه مرن، في تلطيف لحقيقة ما جرى، باعتباره تراجعاً وتنازلاً عن مواقف للحركة سابقة، لكنه أفاد، في المقابل، بأن «حماس» حصلت على ضمانات لإجراء الانتخابات بالتتابع والترابط ضمن سقف زمني محدد بستة أشهر، وبشكل عادل ونزيه. وتحدث كبها تحديداً عن خمس دول، مصر وقطر وتركيا والأردن وروسيا، قدمت الضمانات لحركة حماس للعودة عن موقفها، وهي الدول نفسها التي شكرها محمود عباس في سياق قبوله رسالة إسماعيل هنية، وإبداء الاستعداد للعمل في ضوئها، من أجل إنهاء الانقسام وتحقيق الشراكة وبناء الوحدة الوطنية.

ويرى كاتب هذه السطور قصة الضمانات غير دقيقة. ببساطة لأنه لا علاقة، ولا حتى اتصالات، بين حركة حماس والأردن في الفترة الأخيرة، علماً أن عمّان رفضت استقبال إسماعيل هنية ضمن جولاته الخارجية، على غير ما فعلت الدول الأربع الأخرى. وقصة الضمانات إن حدثت، على أهميتها، فرعية وجانبية، وليست رئيسية في دوافع مرونة «حماس» الجديدة، وتراجعها وتنازلها عن مواقفها وشروطها السابقة. الحركة هي التي تراجعت عن مواقفها أولاً، وطلبت ضمانات، أو دعماً من ثلاث دول فقط شكرها إسماعيل هنية علناً (مصر وقطر وتركيا)، تشجيعاً لها للسير في خيارها العلن أخيراً.

وبناءً عليه، لم يكن مفاجئاً أن تنقل وكالة الأناضول (2 يناير/ كانون الثاني الحالي) عن مصادر قيادية أخرى إشارتها إلى دوافع المرونة الحمساوية وخلفياتها، وهي جوهرية وسياسية بامتياز، وتتمثل بذهاب إسرائيل إلى انتخاباتٍ مبكرةٍ أخرى في مارس/ آذار المقبل ستكون الرابعة في عامين، إضافة إلى فوز الديمقراطي جو بايدن في انتخابات الرئاسة الأميركية، وتوليه منصبه رسمياً في 20 يناير/ كانون الثاني الجاري، ولكن من دون التطرّق إلى أسباب أخرى مركزية أيضاً، تتعلق بالأوضاع في غزة، كما داخل حركة حماس نفسها، وتوازنات القوى فيها، على أعتاب المرحلة الحاسمة من الدورة الانتخابية العادية التي ستنتهي بعد أسابيع بانتخاب مكتب سياسي مركزي ورئيس له يعتبر بمثابة القائد العام للحركة.

والانتخابات الإسرائيلية المبكرة تعني صعوبة، وحتى استحالة، تنفيذ تفاهمات التهدئة بين حركة حماس وإسرائيل، وبالتالي عدم وجود فرصة جدّية لتحسين الأوضاع الكارثية في غزة، خصوصاً أن لا تشكيل لحكومة إسرائيلية جديدة قبل خمسة أشهر أو ستة، وهي تحتاج إلى شهور أخرى لبلورة سياساتها، ما يعني أن الواقع الراهن والصعب في غزة سيستمر سنة على الأقل. والانتخابات المبكرة تعني أيضاً صعوبة التوصل إلى صفقة تبادل أسرى بين «حماس» وإسرائيل في المدى المنظور، إثر تقديم الحكومة الإسرائيلية عروضاً دعائية، تستند أساساً إلى قاعدة الأسرى مقابل الغذاء والدواء لغزة، وهي قاعدة لا يمكن أن تقبل بها الحركة بأي حال، علماً أن صفقة كهذه، في حالة حدوثها، كانت ستصب في خانة قيادة الحركة الحالية من جهة. وتؤدّي، من جهة أخرى، إلى تخفيف جدي للحصار وتحسين الأوضاع المأساوية في غزة.

والسبب المتعلق بالانتخابات الأميركية مهم أيضاً، ويعني أن أحوال السلطة في رام الله ستتحسن سياسياً واقتصادياً، مع استئناف العلاقة مع الإدارة الأميركية الجديدة. ومن ناحية أخرى، سيزاح الخيار العسكري عن الطاولة، فلسطينياً وإقليمياً، مع استمرار الواقع الراهن في غزة، وسعي الوسطاء إلى تقديم حلول مؤقتة وإسعافية، لمنع انفجار الأوضاع فيها، بما يتناقض مع أجواء التهدئة العامة في المنطقة.

> الأمور ستسير، أقله في المدى المنظور باتجاه إشراك «حماس» ضمن الواقع الراهن الذي فرضه عباس
>
> نقطة مضيئة تتمثل بوجود الكرة في الملعب الفلسطيني، لجهة انتهاء دور الوسطاء والرعاة في عملية المصالحة

المعطيات السابقة وجيهة طبعاً، وتقدّم تفسيراً معقولاً لتراجع قيادة «حماس»، وسعيها إلى إنهاء الانقسام وإنجاز المصالحة، وبالتالي رفع الحصار أو تخفيفه بالأدوات المتاحة، واستثمار ذلك في الانتخابات الداخلية في الحركة، ولكن يجب الانتباه إلى عدة نقاط مهمة أخرى. حيث إن الحركة كانت قد وافقت فعلاً في حوار إسطنبول مع حركة فتح على تتابع الانتخابات، قبل أن تتراجع تحت ضغط الخلافات الداخلية، خصوصاً مع إصرار قيادة غزة على الذهاب إلى انتخاباتٍ متزامنةٍ، لعدم الثقة بالرئيس عباس، ولعدم وجود ضمانات باحترام نتائج الانتخابات، عوضاً عن المضي في حزمتها الكاملة، وصولاً إلى انتخابات المجلس الوطني التي ستسمح بإعادة بناء ديمقراطية شفافة ونزيهة وعادلة لمنظمة التحرير، كي تمثّل الكل الفلسطيني.

ولا تعنى المرونة المستجدّة إلقاء «حماس» الكرة إلى ملعب محمود عباس، بل استعدادها للعب، تكتيكياً، وفق قواعد وخطوط اللعب التي حدّدها عباس، مع محاولة تعديلها، وتحسين الشروط لتخفيف الأضرار، وأقلّه رفع العقوبات عن غزة التي وصلت الأوضاع فيها إلى حافّة الانهيار، وخصوصاً في غضون جائحة كورونا، وتعزيز مكانة الحركة المركزية في الساحة السياسية، مع الانتباه إلى أن المرونة الجديدة أتت بعد المناورة العسكرية التي أجريت أخيراً (الركن الشديد) التي كانت بمثابة استعراض للقوة من الحركة في غزة.

عموماً، هي خطوة قد تؤدّي إلى إنهاء الانقسام على المدى الطويل، غير أن الأمور ستسير، أقله في المدى المنظور باتجاه إشراك «حماس» ضمن الواقع الراهن الذي فرضه عباس. وثمّة قبول ضمني منها بذلك، ولو على مضض، بمعنى أن المرونة المتحدث عنها لن توقف التنسيق الأمني، ولن تمنع سعي السلطة الوطنية إلى العودة إلى المفاوضات مع إسرائيل، بإطار دولي أو حتى ثنائي.

غير أن النقطة المضيئة في ما سبق كله تتمثل بتأكيد حقيقة وجود الكرة في الملعب الفلسطيني، لجهة انتهاء دور الوسطاء والرعاة في عملية المصالحة، حتى مع الحديث عن تقديم أطراف خارجية ضماناتٍ لإنجاح المسار المدار فلسطينياً بشكلٍ أساسي، مع الأمل طبعاً بانطلاق سيرورةٍ ديمقراطيةٍ، تسمح بإعادة بناء المؤسسات بالتدريج، والاقتناع بإدارة الصراع مع إسرائيل، وفق المقاومة السلمية بأشكالها كافة، بما فيها الدبلوماسية والقانونية والشعبية. وطبعاً مثلما توافق لقاء الأمناء العامين للفصائل في بيروت (سبتمبر/ أيلول 2020) ونصّت وثيقة الوفاق الوطني (الموقعة في يونيو/ حزيران 2006) التي كانت وما زالت تمثل أساساً صالحاً للعمل الفلسطيني المشترك.

(كاتب فلسطيني في إسطنبول)

سيكولوجيا الأوبئة في سورية

سوسن جميل حسن

ليس الوباء الأول في تاريخ البشرية، ولن يكون الأخير. دائمًا هناك ناجون عايشوا الوضع بأعتى حالاته، وحملوا الآثار الرهيبة النفسية والاجتماعية، وعلى مدى أجيال، كانت بواسطتها تتناقل الذاكرة المؤلمة من جيل إلى آخر، عن طريق السرديات الشفهية أو الأمثال أو العادات التي أحدثها الوباء في سلوك الأفراد والجماعات، وعن طريق الأدب والفن. فالأوبئة مثل الحروب والكوارث الطبيعية، بما تشكّله من تحوّلات كبرى في طبيعة الحياة والمجتمعات، وبما تنتجه من قيم وأفكار وأنماط مختلفة للحياة الإنسانية، واهتمام الدارسين والباحثين في مجالات العلوم المختلفة، وبشكل خاص في العلوم الاجتماعية، أدّى إلى ما تسمى سيكولوجيا الأوبئة، مثلما هناك سيكولوجيا الحروب التي تهتم بقضية الانعكاسات النفسية التي تخلفها الحروب والكوارث في نفوس الأشخاص الذين يتعرّضون لها ويعانون منها، فكيف إذا اجتمعت الحرب مع الوباء، كما هو حاصل اليوم في سورية وغيرها من بلدان عربية؟ بل يمكن القول إنها سلسلة من القمع والتعذيب والسطو على الحياة، آخر حلقاتها كانت الحرب، ثم الوباء.

تعاني المجتمعات في الداخل السوري، وفي كل مناطقه، سواء الخاضعة للنظام أم الأخرى الواقعة تحت سيطرة قوى أخرى، محلية أو خارجية، من مشكلات تفوق التصور، لتناقضها البالغ مع قيم العصر التي يفترض أن تكون منصفةً ومتوفرةً لكل شعوب الأرض، عصر الحقوق الإنسانية.

وإذا ما رصدنا سلوك الأفراد في تلك المجتمعات، فإننا نلمس أنماطًا منها جديرة بالتوقف عندها ودراستها. لكن العالم كله لم يكن على المستوى المطلوب من الجدّية والاهتمام بهذه الظواهر قبل كورونا، فكيف بعدها، وقد صار الوباء المتغوّل في حياة البشرية يزداد جبروتًا، ويهز أعتى العروش وأقواها في العالم؟ الوباء اليوم يكشف عن وجه آخر زيادة عمّا كشفته وعرّته الحرب خلال السنوات العشر، ممّا كان مخفيًا تحت أقنعةٍ راكمتها عقود من القهر والتسلط والاستلاب، فتجلّت المشكلات البنيوية المتجذّرة في اللاوعي الجمعي، والتي جعلت النسيج المجتمعي مهترئًا سهل التمزق والتهتك، وعدم الاعتراف بهذه المشاكل مكابرة لا تخدم القضايا بشيء، بل تعرقل محاولات العلاج والتعافي والنهوض.

أخطر ما مرّ على الشعب السوري هو الحرب النفسية، مدعومة بالضخ الإعلامي من كل الجهات المسيّسة، ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي، فهي تحطّم الشخصية، وتشيع فيها التحلل، فيضطرب سلوكها، وتصبح شخصيةً غير سويّة، ما يؤثر بشكل خطير على سلامة المجتمع وفعاليته، وهذا ما صار واضحًا في تعامل المجتمع، بغالبية أفراده مع مبادئ (وإجراءات) الوقاية من الوباء، على الرغم من أن انتشاره سريع، وضحاياه كثر، أمام أعين الجميع. النسبة العظمى من هؤلاء لا تكفّ عن التشكيك بالتصريحات الحكومية عن هذا الأمر حول عدد الإصابات اليومي إلى عدد الضحايا إلى التباهي بالإمكانات التي تقدّمها الحكومة، وعلى الرغم من ظروف الحرب والحصار الأميركي والأوروبي على سورية «الممانعة» التي تتعرّض لأكبر مؤامرة في العصر الحديث والمعاصر.

فقد الشعب السوري، في غالبيته، ثقته بالحكومة والنظام. وكذلك في المقلب الآخر، حيث تسيطر فصائل مرتهنة للخارج بقوة السلاح، وتفرض شرعها وأجنداتها على الساكنين، لكن هؤلاء الخاضعين لسيطرتها يعانون من المشكلات ذاتها والتسلّط والتشبيح عينهما والفقر والحرمان والاستغلال، كما لو أن كل الأرواح التي زهقت لم تغيّر شيئًا في حياتهم، بل على العكس ازدادت بؤسًا.

ولكن هل يمكن قبول هذا السلوك غير المسؤول الذي يؤدي إلى كارثةٍ أخرى بحق هذا الشعب، بدعوى أن الناس فقدوا الاهتمام وشغف الحياة من شدّة المظالم والانتهاكات التي يتعرّضون لها؟ اللامبالاة والسلوك العبثي لا ينمّان عن عدمية فقط، بل ينمّان عن انهيار منظومة القيم والأخلاق والمعرفة والوعي. في تعريض صحة الآخرين للخطر، بحجّة أنني لم أعد آبه بالموت، طالما الحياة لا تكفّ عن قضم روحي وبطني وجسدي، حدّ كبير من الأنانية وعدم الإحساس بالجماعة الإنسانية، ولكن الانزياح الأخلاقي والقيمي وانحدار الوعي كانا قد بلغا الذروة قبل الوباء، بسبب عشر سنوات من الجحيم السوري، أدّت إلى ترسّخ ملامح المجتمع العميق وإشهاره من دون مواربة، فما كان مستبطنًا تحت قشرة الواقع من تغلغل النسغ الحامل موروثا صاغ هويّة عميقة متشبثة بروح المجتمعات، كشفته الحرب وعرّته بالكامل أزمة كورونا.

يوميًا، هناك حفلات افتتاح محلات تجارية أو خدمية أو مطاعم أو مقاهٍ، في وقت تضرب المجاعة أطنابها بين حوالي 90% من الشعب، حفلات يتزاحم فيها الناس من دون ارتداء الأقنعة أو التباعد، تقام مبارياتٌ رياضيةٌ، ويغزو الجمهور المدرّجات متلاصقين يصرخون ويهتفون طول الوقت، حتى يتطاير من أفواههم رذاذٌ يمطر حقولًا واسعة، ثم يضرمون معاركهم بعد المباريات. المطاعم مفتوحة، المدارس تفتقر للحد الأدنى من مستلزمات العملية التعليمية والتربوية قبل كورونا. وازدادت، بعدها الأعراس والحفلات والتجمعات بكل طريقة، ولكل سبب يمكن أن يخطر على البال، والنتيجة أعدادٌ كبيرة من المصابين ومن الضحايا. لكن الضحايا التي تدفع الثمن الأكبر هي عناصر القطاع الصحي، خصوصا الأطباء، في وقتٍ تعاني منه سورية من قلة الأطباء، بسبب الحرب التي إمّا هجّرتهم خارج البلاد، أو قذفت بهم إلى المواقع القتالية لتلبية نداء الواجب «الوطني»، ومن بقي يحصده وباء كوفيد - 19، والناس غير مبالين بكل هذا الكم من الموت.

المتابع لواقع الحياة السورية سوف تربكه الملاحظات التي تنسف معظم استقراءات (ومدونات) سيكولوجيا الأوبئة التي جهد الباحثون والمتخصصون في تشكيلها. فالعناوين العريضة التي استخلصتها الأبحاث لا تصحّ على الحياة السورية المؤارة بأنماط سلوكية مغايرة، فمقولة سقوط العقلانية الهشّة الناظمة للفعاليات اليومية تفيد بأن غالبية البشر قادرون على الحفاظ على قدر من العقلانية في الفترات الهادئة من حياتهم، بمعنى أن هناك روتينًا يضبط إيقاع الحياة، وأن الأزمات من هذا النوع تهدم هذه القدرة، بدافع القلق والخوف، فإن السوري لم يملك ترف صياغة روتين لحياته منذ عقود، فلم يكن يحظى بحق اختراع حياته كما يريد من الأساس، حتى يؤسس لها روتينها الخاص. ثم نسفت الحرب ما بقي من حلم في هذا المجال، وصارت حياة السوري في حالة تحوّل دائم من أجل التكيّف مع الشروط المتبدّلة الماشية نحو الانهيار.

> غريزة القطيع ماشيةٌ بعزم وحزم، عند شعبٍ لم يعرف إلى اليومَ سياسة غيرها، أو أسلوب حياة مخالف
>
> السوري لم يملك ترف صياغة روتين لحياته منذ عقود، فلم يكن يحظى بحق اختراع حياته كما يريد من الأساس، حتى يؤسس لها روتينها الخاص

أما مقولة الخوف من العيش في المجهول الذي يفجّره الوباء في صدور الناس، ويجعلهم في حالة قلق وجودي، وخوف على حياتهم، وخوفهم من الآخر الذي سيجلب له العدوى، فإن السوري تجاوزه، منذ جاوره الموت بأشكالٍ لا تحصى، ولم يحتملها شعب قبل اليوم، والشك بالآخر ورفضه ومحاولة إقصائه عن مجال حياته الآمن، والذي لم يعد آمنًا، فقد استشرى واستباح حياة السوريين منذ بداية العقد الماضي، وباكرًا في عمر الانتفاضة التي تحوّلت إلى حرب.

وبالنسبة إلى الاضطراب والتذبذب بين الشك واليقين، بين الإيمان والإلحاد فقد أظهرته أيضًا سنوات الحرب، وأدّى العنف غير المسبوق الممارس بحق الشعب من قبل النظام، ومن كل أطراف الصراع، إلى تجذّر الانتماء الديني، والجنوح نحو بناء المواقف من السياسة والحياة وقضايا العيش من خلال الدين والشريعة ورأي المرشدين أو الفقهاء ومشايخ الدين. أكثر من ذلك، جرى الالتصاق المتين بجسد الجماعة، طائفيًا أو مذهبيًا أو قوميًا إلى درجة الإيمان. لكن يمكن القول إن هناك نزوعًا بدأ ينمو نحو اللادين، أو بمعنى أدق نحو الإلحاد، وهو من أشكال الإيمان بعقيدةٍ ما، لكن كورونا ليس السبب، بل سبقته الحرب وويلاتها وانسداد الأفق.

أما القول بالانجراف نحو الشائعات وتبنّي نظرية المؤامرة، فهو من أهم ملامح الأزمة السورية التي نادى بها قسم كبير من الشعب، ودعمه الخطاب الرسمي. لذلك صارت لدى الشعب السوري خبرة في هذا الأمر، وصار قادرًا، في غالبيته، على توسيع مدونته حول موضوع المؤامرة، ومنها جائحة كوفيد - 19 التي هي بالفعل مؤامرة كونية في رأيهم، وأن كورونا مفبركٌ في المخابر، والإعلام ضخّمه في لعبةٍ قذرةٍ من لعب الأمم الرامية إلى السيطرة على العالم. ولا يستبعد، بل من المؤكد، بالنسبة لبعضهم، أن تكون أميركا، ومن خلفها الصهيونية العالمية، خلفها، وليس اللقاح أكثر من سلعةٍ كانت مجهزة مسبقًا ليوم كهذا، باعتباره من أسلحة السيطرة الاقتصادية والمالية. ومن هذا المنطلق، اللقاح الذي هو ليس في متناول دول ضعيفة متهالكة تعضّ على بطنها مقاطعة كسورية، لا مبرّر له وغير مرحب به من كثيرين، وإن غريزة القطيع ماشيةٌ بعزم وحزم، عند شعبٍ لم يعرف إلى اليوم سياسة غيرها، أو أسلوب حياة مخالف. إنها حياة القطيع الذي فطمته الأنظمة عليها، وباركها رجال الدين وسطوة الأعراف والثقافة الموروثة، فلا ضير من متابعة حياةٍ لا تشبه الحياة، همّها وغايتها الحصول على رغيف الخبز تحدّيا مغوارا لغول العصر كورونا، والنوم بالاتكاء على تعويذة «سوريا الله حاميها»، بعد أن تحوّل الشعب، في غالبيته، إلى كائنات منطفئة.

(كاتبة سورية في برلين)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads